Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org, **Web Site:** www.vob.org

العدد ٢٤٩- اكتوبر ٢٠٠٣، شعبان / رمضان ١٤٢٤هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الشراكة الديمقراطية تبحث عن مصداق في الخليج

فيما تبذل الجهود لاحلال الامن والاستقرار في العراق وبناء مجتمع مدني ديمقراطي على انقاض النظام الاستبدادي السابق، تبدو منطقة الخليج مرشحة لقدر من التغيير السياسي خصوصا على مستوى نمط الحكم القبلي الذي استعصى على التغيير حتى الأن. فمع ان الوضع الامني في العراق ما يزال الهم الاكبر لقوات الاحتلال الامريكية والبريطانية، فقد اصبحت هناك رؤية ثابتة بان انهاء هذا الوضع مرتبط بعودة الحكم المدني وانتهاء الاحتلال، وبالتالي اصبح على الامريكيين اعادة جدولة مشروعهم لتلافي المزيد من الخسائر البشرية والسياسية، ولجأوا الى الامم المتحدة لاستصدار قرار جديد بدعم العراق سياسيا واقتصاديا. لقد اصبح هناك ادراك عميق بضرورة اقامة نظام ديمقراطي في هذا البلد العربي المسلم الذي يتجاوز في اهميته اغلب الدول الاقليمية الاخرى، وبالتالي فنجاح التجربة الديمقراطية فيه سوف ينعكس ايجابا على اوضاع بقية البلدان. واذا صدق الامريكيون في مشروعهم الذي اطلقوا عليه "الشراكة الديمقراطية" مع الشرق الاوسط، واستطاعت اليزابيث تشيني، المسؤولة عن هذا المشروع بوزارة الخارجية، الضغط لتفعيله، فمن الضروري ان يبدأ المشروع بالعراق الذي تم اسقاط نظامه وما يزال يبحث عن هوية سياسية للمرحلة المقبلة. ومن المؤكد ان الرفض العام للوجود الامريكي في العراق هو العامل الاساس للموقف السلبي لما يجري في العراق، ولكن ثمة من ينطلق في موقفه من اسباب اخرى اهمها رفض اقامة نظام ديمقراطي في بغداد، لان تحول العراق الى نظام ديمقراطي يعني بداية تحول كبير في النظام السياسي العربي، وتداعي انماط الحكم المتخلفة التي حكمت العالم العربي بالحديد والنار تارة والتضليل والتشويش اخرى.

منطقة الخليج بحاجة لهزة سياسية توقظ حكامها من السبات الذي استمروا فيه طويلا، فالزمن لا ينتظرهم والشعوب تنتظر انفراجا سياسيا وامنيا بعد عقود من الاستبداد وقمع الحريات وانتهاك حقوق الانسان. ولا يجدي العائلات الحاكمة هذا التلكؤ في الاصلاح السياسي الذي تأخر كثيرا، لانه يؤجل الحل ولا ينهي القضية. فالسعودية، وهي اكبر دول مجلس التعاون، تعيش حالة من الارباك خصوصا منذ حوادث ١١ سبتمبر قبل عامين، وتواجه ضغوطا داخلية وخارجية للقيام بشيء من الاصلاحات وتحديث النظام. وتنظر السعودية الى تحول العراق نحو الديمقراطية بقلق بالغ، لان الانفتاح السياسي في ذلك البلد لن ينحصر بحدوده الجغرافية، بل سيتعداها الى منطقة الخليج اساسا. وتستطيع حكومات هذه الدول تلافي ما قد يحدث لها من تراجع وازمات، وذلك بالمبادرة نحو اصلاح سياسي يعطي الشعوب قدرا من حقوقها، ويمنع الظلم والاستبداد والتخلف. ولكن يستبعد ان تبادر هذه الدول بطرح مشاريع فاعلة، لانها تدرك ان انعكاسات ذلك قد تكون اوسع كثيرا واخطر مما يمكن ان تتحمله. مشكلة هذه الحكومات لها ابعاد عديدة: فهي تخشى من الديمقراطية كمشروع لانها، في نظرهم، قد تقلص صلاحياتهم وتحد من سلطاتهم، وترفض التخلي عما تمتلكه من امتيازات سياسية وممتلكات مالية، ولا تستطيع استيعاب مبدأ حق المواطنين في المشاركة السياسية وتحديد المصير، ولا تستطيع التفكير السوي لاسباب منها تملق الانتهازيين القريبين منها والمستفيدين من الفساد المالي والاداري واقرار ممارساتها بدون تقديم نصيحة او مشورة حكيمة، وتردد حكومات الدول الداعمة لها في مطالبتها بالاصلاح والتحديث. لكل تلك الاسباب استمر نمط الحكم بدول الخليج بدون تحديث او تطوير لعقود متواصلة. ولا شك ان الحالة الاقتصادية الميسرة نسبيا ساهمت في تحجيم التفكير السياسي والرغبة في التغيير لدى اغلب المواطنين، وبالتالي لم تتبلور ضغوط حقيقية على تلك الحكومات.

الولايات المتحدة الامريكية، وهي اللاعب الخارجي الاكبر بمنطقة الخليج والحليف الاقوى لها، ادركت مؤخرا ان اساليب المداراة والمجاملة مع هذه الحكومات كان من بين الاسباب التي ادت الى تعمق العداء الشعبي لواشنطن وسياساتها، بالاضافة الى مواقفها الداعمة للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين. وتسعى واشنطن اليوم لتحسين صورتها في العالمين العربي والاسلامي، اذ لا تكفي الغلبة العسكرية لتكريس الامن الامريكي، ولا بد من عمل سياسي مناسب يمنع تنامي ظاهرة التشدد التي تؤدي الى ممارسة الارهاب عندما تبدو الطرق الاخرى للانفكاك من الاوضاع السيئة غير سالكة. ادركت واشنطن، وفق ما يرشح من خلال الحديث مع المسؤولين الامريكيين، ضرورة دفع المشروع الديمقراطي الى الامام. وتبدو العراق المنطلق الاهم لتفعيل هذا المشروع الذي تديره اليزابيث تشيني، عقيلة نائب الرئيس الامريكي الحالي. وبدأ المسؤولون الامريكيون يدركون ضرورة العمل على تغيير الواقع السياسي في العالم العربي خصوصا منطقة الخليج التي اصبحت، في نظر الاستخبارات الامريكية، القاعدة التي انطلقت منها المجموعات التي تمارس العنف ضد الولايات المتحدة، خصوصا تنظيم "القاعدة". وابناء الخليج معروفون بنزعاتهم السلمية وعدم تشددهم، ولذلك فبروز هذه الظاهرة مؤشر خطير لتداعي الوضع عموما، وتأثير ذلك لم يعد مقتصرا على المنطقة بل اصبح قضية عالمية تقلق الجميع. واذا كانت الاوضاع الاقتصادية الميسورة نوعا ما في الماضي قد منعت حدوث توترات سياسية واسعة فان تراجع المدخولات النفطية لدول الخليج العربية سوف يزيل عنصرا مهما من عناصر الاستقرار، ويدفع باتجاه المزيد من التوتر والاضطراب السياسيين.

وتدرك واشنطن ان مشروع الديمقراطية الذي تتحدث عنه ضروري لتغيير صورتها لدى المواطن العربي المسلم، وبالتالي ففي الوقت الذي تسعى فيه لتأمين مصالحها من خلال الحفاظ على الحكومات الخليجية، فانها تدعي رغبتها في اصلاح سياسي وممارسات ديمقراطية في المنطقة. واعتبرت واشنطن تجربة البحرين مثالا على التحول التدريجي نحو الديمقراطية، ولكنها الآن تعيد النظر في ذلك بعد ان اكتشفت ان العائلة الخليفية غير مستعدة للممارسة الديمقراطية الحقيقية وانها ترتكب جريمة خطيرة بحق ابناء البحرين عبر سياسة تجنيس الاجانب، في اطار محاولاتها المتواصلة لتغيير التركيبة السكانية. وخلال الاربعين عاما الماضية قدمت الكويت تجربة متميزة، تتميز بقدر من الانفتاح والتسامح الداخلي ولكنها ليست ديمقراطية حقيقية. ووفرت تلك التجربة انموذجا متواضعا لما يمكن ان يحدث من انفتاح سياسي في دول الخليج التي كانت منذ زمن بحاجة للاصلاح السياسي. ولكن، برغم المطالبة بذلك في السعودية والبحرين، لم يتحقق شيء من ذلك، وبقيت الاوضاع راكدة عقودا. وحاولت العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين القفز على الواقع، بالتظاهر بالاصلاح، ولكن خطتها سرعان من انكشفت، واتضح للجميع خواء مشروعها السياسي. واليوم يعيش ابناء البحرين حالة من الاحباط والغضب من النظام الحاكم الذي يرفض الاصلاح ويصر على اساليب التضليل والتشويش. فاذا كان الامريكيون يرغبون فعلا في دعم الاصلاح السياسي في المنطقة فمطلوب منهم، بالاضافة الى تغيير سياستهم في فلسطين، الاعلان بوضوح عن رفض الاستبداد الذي يمثله الحكم العائلي خصوصا في البحرين التي ضحى شعبها في سبيل تحقيق من الحرية والديمقراطية. واذا لم يحدث ذلك فسوف يبقى شعار "الشراكة الديمقراطية" خاويا، الامر الذي يكرس التوتر السياسي الذي يؤدي الى التطرف والعنف. لقد قدم شعب البحرين ارقى النماذج المعارضة، وعبر عن حسن نواياه ومواقفه بوضوح، ولكنه قوبل باستخفاف واستبداد وتذاك من العائلة الحاكمة، ولكنه استعاد توازنه السياسي وقرر مواجهة القمع والاستبداد بدون تراخ او استسلام. ان الوضع البحريني مؤشر مناسب لقياس التوطر الديمقراطي في المنطقة، وهو مؤشر ما يزال سلبيا حتى الآن ان لم يزدد سوءا بعد صعود الشيخ حمد الى الحكم. ولذلك قرر هذا الشعب خوض معاركة السياسية والاعلامية على كافة الاصعدة داخل البلاد وخارجها، معلنا عزمه على فرض ارادته وحبه للحرية والمشاركة السياسية ومواجهة مشروع الابادة الثقافية والانسانية بدون كلل، معتمدا على الله لتحقيق ذلك.

مسيرة الوفاء للشهداء وضحايا التعذيب أمام "المنتدى القضائي العربي"

يوما بعد يوم تفشل العائلة الخليفية في التغطية على تفاقم وضعها المأزوم، سواء في شرعيتها الدستورية التي فقدتها تماما منذ الانقلاب على الدستور التعاقدي أم في ملفات الإبادة الثقافية والتلاعب في مصير البلد ومستقبله الاجتماعي والحقوقي والاقتصادي، وحرمان أبناء الشعب من حقوقهم البسيطة في المساواة والعيش الكريم والعادل. ولازالت السلطة تبحث هنا وهناك عن ورقة التوت للتغطية على مساوئها المذمومة التي باتت مشهودة لدى القاصي والداني ومعلومة بشكل واضح في مواقع الرأي العام الدولي المختلفة، وتبين للعالم أن الحكم الخليفي في البحرين كان يمارس خديعة كبرى سرعان ما انكشفت مطاويها التضليلية أمام مرأى الجميع. لقد فشل النظام في استيعاب لغة الإصلاح السياسي التي تميزت بها معارضة أبناء البحرين منذ القِدم، وقدمت من أجلها كوكبة من الشهداء الأبرار وقوافل صامدة من ضحايا التعذيب وأبطال المعتقلات الخليفية. فالنظام الحاكم قائم على بنيةٍ راسخة من الاستبداد والقمع والتسلط المطلق، وعندما أدرك مهندسو النظام أن شعب البحرين قادر على مقاومة الظلم والقمع لسنواتٍ طِوال، ومستعد لبذل الغالي والرخيص من أجل الدفاع عن الكرامات والحقوق العادلة، فإنه راوغ وحاول اختطاف مصطلح "الإصلاح" والتلبس الكاذب به. وهكذا اتضح أن بنية النظام الحالية غير مهيأة على الإطلاق لقيام إصلاح حقيقي وشامل، وأن رموزه الكبار، وعلى رأسهم الشيخ خليفة بن سلمان ومجموعته المتهمة بارتكاب كلّ أنواع الجرائم الإنسانية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية بحقّ أبناء الشعب، لا يزالون هم من يمسك بدفة النظام ويحمي الجلادين والقتلة وسراق ثروات البلاد، وأن الشيخ حمد ليس سوى غطاءٍ خادع ومفضوح لهذه العصبة الفاسدة التي ينتظرها المصير العادل والمحتوم ككل مفسدي وظلمة هذا العالم، وهي بشرى قرآنية ثابتة في عقيدة الشعب المسلم الذي رفد نضاله الإصلاحي والمستمر من عقيدة القرآن (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين).

هذه العقيدة لا يمكنها أن تخنع للفبركات الخادعة التي اعتاد عليها مشروع النظام التخريبي، ولا تستطيع الحِيل والمناورات المبتذلة أن تستغفل جموع الشعب المختلفة وتجرها إلى مستنقع جديد، وخديعة أخرى. فأساليب النظام في التخريب والتكشير عن الأنياب وإرهاب الناس وتلويح الشيخ خليفة بن سلمان الدائم بعودة القبضة الأمنية والتهديد باستعمال العنف مجدداً ضد الحراكات المطلبية الناشطة في البلاد؛ كلّ ذلك لن يجدي في كسر إرادة الناس وتغيير قناعاتهم المترسخة كلّ يوم بأن مشروع التضليل والتهديد الذي يتناوب عليه الشيخ حمد وعمه؛ قد وصل إلى نقطة النهاية، وأنه لا مناص من الانصياع لإرادة الناس والرضوخ لمطالبهم في فسخ دستور الشيخ حمد وبرلمانه المشلول، وتصفية كلّ تبعات مشروع الشيخ حمد التخريبي وآثاره السيئة.

وينبغي أن تستيقن العائلة الخليفية بأن أساليب الإغراء المنحط والمبطّن بالتهديد والابتزاز، ولجوءها إلى أي محاولة استخفافية لفرض مساومات ظالمة أو تسويات كسيحة على إرادة الشعب، لن يكون له مفعوله التخديري كما تظن وتتمنى، فاليوم ليس كالأمس، والأوضاع المتردية التي تترزح تحت نارها البلاد نتيجة استبداد النظام واستمرار مشروع الخداع والبهرجة المضللة، لم يدع للناس من متسع للقبول بالهجائن السياسية والمخارج الوهمية المفصلة حسب مصلحة العائلة الخليفية وطباعها الآثمة في الاستبداد والمخادعة والمكابرة على الشعب والاستهانة به وبقيمه وأخلاقياته. ولذلك فإن على السلطة أن تعلم جيدا أن المعارضة ستكون بالمرصاد لأي مناورة جديدة، وستستمر في تعرية خططها الالتفافية والتثبيطية ودسائسها الشيطانية في إنهاك الثبات المطلبي لقِوى المعارضة وأبناء الشعب، وستفشل كلّ أوراق المكر والتلاعب واحدة بعد أخرى، ولن يجد النظام من حل حقيقي لوضعه الخانق إلا إذا مد يده إلى شعبه وتجاوز موروثه القمعي والاستبدادي وانصاع للإرادة التي توافقت على الدستور التعاقدي وأخلى نفسه من ثقافة المنح والمكرمات القروسطوية. أما سعيه الدؤوب للتستر على قبائحه وجرائمه وأكاذيبه المستمرة، وتسويق سمعة مزورة إلى الإعلام والمجتمع الدولي عبر سلطة الميديا المحتكرة وجوقة المطبلين واحتضان الندوات والمهرجانات الإقليمية والعالمية (مثل المنتدى القضائي العربي ومؤتمر الوحدة بين المذاهب الإسلامية)، فذلك كله أثبت فشله الذريع، واستطاعت المعارضة أن تخرج على كلّ هذه الأسلاك والأطواق وتنشر الحقائق بالصور والوثائق الكاشفة بلا مجال للشك في حقيقة هذا النظام الذي لم يتوان في أي وقت عن استصدار قوانين صارخة في تأميم حق المواطنين في حرية التعبير وملاحقة القتلة والجلادين قضائيا وتقنين أبشع جرائم التلاعب في التركيبة السكانية للبلاد وتهديد أمنها الثقافي. وكان الحضور الشعبي في الساحة بمثابة السد المنيع الذي أحبط خطة النظام الترويجية، وأماط اللثام عن حقيقة البناء السياسي الهش الذي يفتقد حاكمية القانون العادل ووجود سلطة تشريعية ورقابية حقيقية، وهو ما أثبت أن النظام لم يكن في واردِ إصلاح نفسه وتصحيح علاقته بالشعب، وإنما كان يبحث له عن لبوس وأقنعة جديدة تتلاءم مع الظروف المستجدة، فكان يستعير مصطلحات الإصلاح السياسي والتنمية الشاملة وحقوق الإنسان بعد أن يفرغها من مضمونها ويستخدمها للمزايدة والتسويق الدعائي. وهذا سر استمرار معاناة المواطنين، والاتساع التدريجي للقطيعة وفقدان الثقة بين الشعب وأجهزة النظام الخليفي.

ويوم أمس نظّمت "اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب" مسيرة حاشدة انطلقت من جامع رأس رمان باتجاه مكان انعقاد "المنتدى القضائي العربي"، وقد رفضت اللجنة الضغوط الخليفية والأميركية التي حاولت ثنيها عن تنظيم المسيرة إلى مكان المنتدى، وأصرت على موقف الوفاء لدماء الشهداء وآهات المعذبين، وسلّمت مسؤولي السفارة الأميركية رسالة تتضمن المطالبة بإلغاء قانون حماية سفاكي الدماء (قانون٥٦) ومحاكمة الجلادين الكبار والصغار من أمثال إيان هندرسون والدكتور الجلاد عبد العزيز عطية الله وعادل فليفل وخالد الوزان ومحمود العكوري ومن وراءهم، وقد رفعت الرسالة إلى القاضية الأميركية المشاركة في فعاليات المنتدى المذكور Sandra Day O'Conner . وهكذا احتضنت المنامة مسيرة الوفاء للشهداء وضحايا التعذيب للتنديد مرة أخرى بالزمرة المجرمة من طاقم الإرهاب الخليفي، الذي عذّب وقتل أبناء البحرين وبناتها طوال عقودٍ من الزمن، وانتهك كلّ الأعراف والقوانين السماوية والبشرية، ورفع شعب البحرين مجدداً قبضاته وشعاراته الحية للمطالبة بمحاكمة هذه الزمرة التي يرعاها منذ البدء رئيس الوزراء ويوفّر لها حتى الآن وسائل الدعم والحماية اللازمة. لقد كانت هتافات مدوية أرعبت قلوب سفاكي الدماء ومنتهكي الحقوق والأعراض، وزلزلت أقدام المتلاعبين بالقوانين والأنظمة، وذكّرتهم مجدداً بأن يوم القصاص آتٍ لا ريب فيه، وأن جراحات الشعوب الحرة والمؤمنة لابد أن تُثمر غدا مشرقا، رغماً عن إرهاب العائلة الحاكمة ومهما أمعنت في إصدار قوانين وقحة وغير دستورية على شاكلة قانون ٥٦ الذي استصدر خصيصاً لحماية الشيخ خليفة بن سلمان باعتباره المتهم الأول في ملف انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. هذه الفعاليات الشعبية الحرة ستتواصل دون كلل أو ملل، ولابد لكلّ أطياف المعارضة من الاصطفاف معها والوقوف إلى جنبها

كانت مسيرة التنديد بالجلادين والقتلة رسالة واضحة أظهرت للعالم بأن البحرين ليست هي المكان المناسب لعقد منتديات الحوار حول القضاء العادل وفلسفات التنظيم القضائي، وأن حكّام البلاد لم يعرفوا يوماً حكماً عادلاً أو قضاء نزيهاً، فداخل جهاز القضاء الخليفي "رؤوس" انبطحت لأوامر الشيخ خليفة بن سلمان، ودلست على كلّ معاني الشرف والنزاهة واستصدرت الأحكام الظالمة بحقّ مئاتٍ من أبناء البحرين الذين لاحقتهم كتائب القمع الخليفي واستودعتهم في المعتقلات، وكان جزاء هذه "الرؤوس" موفوراً من لدن راعي حِقبة التعذيب، فنالت الترقيات والكسوة الموعودة (مثل قاضي آل خليفة عبد الرحمن بن جابر). لقد كان الأولى أن يتم تحويل المنتدى إلى محاكمة مفتوحة للنظام الخليفي الذي حكم شعبه بالحديد والنار ومراسيم الاستبداد وتكميم الأفواه وتحنيط الإرادات.

إن العائلة الخليفية التي رفضت الاستجابة لمطالب الناس، ولم تُعلن رداً إيجابيا حتى الآن على العريضة التي وقّع عليها أكثر من ٣٠ ألف مواطن للمطالبة بمحاكمة دراكولات أجهزة القمع في وزارة الداخلية، ليس أمامها إلا خيارين لا ثالث لهما. إما أن تترك أسلوب الخداع والتزوير وتتجه سريعاً نحو معالجةٍ جذرية لأزمتها الشرعية، وإما أن تستمر في تجرع أزمة فقدان الشرعية التي تتسع فجوتها مع كلّ منعطف انفرادي واستغفالي تقع فيه. ونشاطات المعارضة الأخيرة بينت لعائلة الحكم الخليفي بأن أساليبها التلفيقية ليست سوى فقاقيع واهية، تتبخّر مع كلّ فعالية وطنية وسياسية تنظمها قِوى المعارضة وفعاليات المجتمع الأهلي. وعليه فإن البرهان العملي أثبت أن الأفق مسدود أمام خيار المخادعة والالتفاف على المخرج الحقيقي لأزمة العائلة الحاكمة، وأن جرعات التخدير وتفريغ الوعي الشعبي ليست سوى أمانٍ وأوهام تتكسر مع كلّ حراكٍ إصلاحي ومعارض تنتظم بداخله طبقات الشعب المختلفة. وعليه، فإن الطريق سيكون مظلما أمام نظام الحكم الخليفي إن تشبث بوسائل التحايل والاسترضاء المشروط، وما هي إلا معركة أخيرة يخوضها الناس لنيل حقوقهم كاملة وغير مستنقصة.

والعنوان الأولي لهذه الانعطافة أكّدتها مسيرة الوفاء للشهداء بالأمس، فبداية الإصلاح السياسي الحقيقي في البلاد تبدأ بتنحية الشيخ خليفة بن سلمان ومجموعته المجرمة، وإحالتهم إلى محاكم القضاء النزيهة باعتبارهم قادة الحقبة السوداء التي يجب أن تُعالج نهائياً من خلال إنزال القصاص العادل على كل من اقترف جرما بحق الناس، مهما علا مكانه وموقعه ونسبه وعرقه. وبدون ذلك.. فإن مسيرة الوفاء ستتواصل حتى النهاية، وسينتصر الدم على السيف إن عاجلا أو آجلا.

لا نبحث عن حرية التعبير فحسب، بل عن موقف دولي يدعم

من اهم مرتكزات المشروع التخريبي الذي طرحه الشيخ حمد، بالاضافة الى الغاء الدستور الشرعي التعاقدي وتغيير التركيبة السكانية واحتواء بعض عناصر المعارضة وترويض اغلبها، جانبه الاعلامي الذي اعتمد سياسة "التضليل" او ما يعرف بالغة الانجليزية بـ Deception . هذه الركيزة خصصت العائلة الخليفية لها ميزانية ضخمة تنفق على شراء الاقلام في الداخل والخارج لتعرض المشروع بانه ديمقراطية دونها ديمقراطية ويستمنستر، وان الشيخ حمد رجل الاصلاح التاريخي الذي لا يوازيه احد. وتنفق هذه الميزانية كذلك على توظيف شركات العلاقات العامة مثل شركة "بوليسي بارتنزشب" التي يملكها اللودر جيلفورد في لندن، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يمتلكه الدكتور عبدالحسن (الذي منحته العائلة الخليفية الجنسية البحرينية، حسب بعض المصادر). وتنفق ايضا لرشوة بعض الموظفين الكبار في بعض المؤسسات الاعلامية والمهنية خارج البحرين. كما تنفق احيانا ثمنا لمنع تغطية فعاليات المعارضة البحرينية في الخارج، بمعنى ان المؤسسة الاعلامية اذا لم تتوافق على الترويج للمشروع التخريبي علنا، يطلب منها على الاقل تجاهل المعارضة البحرينية وعدم نشر اخبارها. الهدف من كل ذلك تمرير المشروع الخليفي في الداخل والخارج بأقل معارضة. وبسبب كل ذلك كان رد فعل العائلة الخليفية غاضبا عندما اقيمت ندوة لندن الشهر الماضي، فقد تمكنت من اختراق الحجب والحواجز التي صنعتها العائلة الخليفية، وكشفت للعالم، بشكل قوي، جريمة الابادة الثقافية عبر التجنيس السياسي، وهي جريمة قد تؤدي، فيما لو نشط اهل البحرين في كشفها للجهات الدولية المعنية، لادانة رموز النظام الكبار، باعتبارهم مهندسين لها ومنفذين. وردة الفعل تعكس خوف هؤلاء الرموز من الاستعانة بالعالم لمواجهة جرائمهم بحق ابناء البحرين.

وفجأة قررت العائلة الخليفية السماح لأبواقها الاعلامية باشراك بعض الرموز المعارضة في الحوارات حول المشروع التخريبي، بهدف التظاهر بالسماح بحرية التعبير. وهنا لا بد من التأكيد على عدد من الثوابت لدى المعارضة. أولا ان حرية التعبير حق مكفول تنص عليه المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبالتالي فالسماح به ليس منحة ولا مكرمة من العائلة الخليفية التي تعتبر التزامها بواجباتها مكارم ومحاسن تتطلب تقديسا وعبادة من المواطنين. ثانيا: ان هذه الحرية مقيدة بشكل كامل خصوصا في الابواق الاعلامية الحكومية التي من اهم مهماتها تنفيذ مشروع التضليل بحذافيره، والسماح احيانا لبعض الآراء انما يأتي كواحد من مقتضيات التضليل والتغطية على نواقص الحكم وعيوبه، والضعاف رأي المعارضة بحشره بين مواقف رموز النظام ليظهر ضعيفا ويمثل الاقلية. وثالثا: ان وسائل الاعلام الرسمية منوط بها مهمة الترويج للمشروع التخريبي بكافة الوسائل التي من بينها السماح بمساحة من الحرية التي لا تؤثر على المشروع نفسه، فالمخططون الذين وضعوا المشروع يعلمون ان تمرير المشروع وتنفيذه يقتضي دفع ثمن يتمثل بهامش محدود من الحرية لان القمع المطلق يفشل المشروع لانه يثير المواطنين ضده بشكل عنيف. ورابعا: ان المعارضة عندما تطالب بحرية التعبير فانما بهدف التأثير، اما حرية التعبير التي يسمح بها في اطار المبدأ الخليفي الذي يعتمد مبدأ: قولوا ما تريدون وننفعل ما نريد، فهي حرية مرفوضة ولا تفيد الشعب ولا تؤدي الى التغيير. فهذه الحرية تصبح ليست سوى متنفس يخفف الضغط ويمنع الانفجار، وهذا ما حدث في العامين الماضيين، اذ فتح هامش من حرية الكلام في الاماكن العامة كالمساجد والجمعيات والنوادي، بعد ان خلع النظام انياب المعارضة، فافتقدت القدرة على التغيير. فمن شروط التغيير القدرة على التأثير، والكلام وحده لا يحقق ذلك، والعائلة الخليفية لن تتراجع عن مشروعها التخريبي خصوصا في ما يتعلق باهم قضيتين: الدستور والتجنيس السياسي، بالكلام الذي لا يؤدي الى الضغط الحقيقي عليها.

من هنا تبنى بعض قطاعات المعارضة نقل المشكلة الى الخارج، ليس لان حرية التعبير متاحة فحسب، بل لتوفير قدر من الضغط على العائلة الخليفية وكشف خططها الاجرامية بحق شعب البحرين. فالهدف ليس الكلام وحده بل الاستعانة بالمجتمع الدولي للوقوف مع شعب البحرين في نضاله العادل ضد الاستبداد المقنعين وسياسة التضليل والتجنيس السياسي. فكما ان العائلة الخليفية تنفق اموال الشعب على شركات الدعاية والعلاقات العامة ومجموعات الضغط لتوفير دعم سياسي لمشاريعها، فان من حق شعب البحرين، ممثلا بالمعارضة، قطع المسافات عبر القارات الخمس لنقل قضيته الى العالم وتوفير قدر من الدعم ضد هذا الشكل الجديد من الاستبداد والابادة الثقافية والعرقية. ان لجوء المعارضة للعمل خارج البلاد ليس لانها لا تستطيع التعبير عما تريد في الداخل وانما بهدف الاستعانة بالمجموعة الدولية ضد نظام مستبد يمارس الطغيان بأسوأ اشكاله، ويمارس التضليل لتلبيس ذلك الطغيان ثياب الديمقراطية والتطور، في الوقت الذي يعمل لاستقدام شعب جديد يستعين به لضرب ابناء البلاد. هذه حقائق يدركها حتى الواقفين في الصف الحكومي الذين يوافقون المعارضة في تقييمها للموقف في المجالس الخاصة، ولكنهم يقفون مع العائلة الخليفية في العلن حفاظا على مصالحهم. ان هذه العائلة الجائرة تعلم، كما تعلم المعارضة، ان الهدف الاساسي لاقامة الندوات والمؤتمرات في الخارج له ابعاد اعلامية وسياسية، ويعتبر نقلة نوعية في عمل المعارضة التي حاولت العائلة الخلفية سجنها في المحيط البحريني المحاط بأسلاك شائكة من التضليل والتمييع وشراء الضمائر والمواقف، بالاضافة الى التهديد والاستفزاز. ان مهمتنا اليوم تتمثل بضرورة كشف ممارسات هذه العائلة الجائرة خصوصا في عهد الشيخ حمد الذي قرر استئصال العمل الوطني، ليس بالاسلوب القمعي الذي مارسه رئيس الوزراء مهندس التعذيب وزعيم عصابة الحقبة السوداء، بل بأنماط اخرى من التضليل والتمييع وشراء المواقف والذمم والاقلام، مستغلا اموال الشعب لتحقيق ذلك، ومستعينا بالاجانب، من معذبين (مثل العقيد دونالد برايان) وخبراء دستوريين (خاطوا له دستورا بمقاسه) واعلاميين (في عدد من المؤسسات الاعلامية لا نريد تسميتها الآن) وشركات علاقات عامة (مثل بوليسي بارتنرشب) ومجموعات ضغط (مثل مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية)، بالاضافة الى قوات الشغب الاجنبية والمستوطنين الاجانب الذين وزع عليهم الشيخ حمد الجنسية البحرينية بسخاء لم يسبقه اليه احد. وللتشويش على كل ذلك، سمح بقدر من حرية التعبير، أليس ذلك ثمنا بخسا قدمه لمشروع بهذا الحجم؟ فما جدوى الكلام في اجواء اعلامية مستقطبة بشكل كامل لصالح العائلة الخليفية؟ من هنا قررنا نقل المعركة السياسية والاعلامية الى الخارج، نستعين بذوي الضمائر الحية والمواقف الحرة، الذين يرفضون حفنة الدولارات الخليفية، ويقفون مع شعب البحرين المظلوم بدوافع انسانية، انها مهمة صعبة وشاقة، ولكن الشعب الذي يرفض الموت والخنوع، ويصر على الحياة والحرية والكرامة، قادر على صنع المعجزات، فالله معه وقلوب المؤمنين ومواقف الاحرار في كل مكان.

مظاهرات في البحرين ضد تعذيب السجناء

الملك حمد اصدر قانونا بامر ملكي يحول دون رفع دعاوى على المسؤولين عن التعذيب

صدت الشرطة في البحرين مظاهرات ضد تعذيب السجناء حاولت بالقوة الوصول إلى مقر مؤتمر لوزراء العدل العرب ينعقد في العاصمة المنامة. وقال شهود عيان ان حوالي ٥٠٠ من المتظاهرين طالبوا بالغاء العفو عن مسؤولين كانوا قد عذبوا سجناء سياسيين أثناء اضطرابات سابقة. ويبدو انه لم تقع أي إصابات أثناء المواجهات. وحاول المتظاهرون الوصول إلى فندق يعقد فيه المؤتمر ويشارك فيه شخصيات عالمية منها زوجة رئيس الوزراء البريطاني شيري بلير. وطالب المتظاهرون بإلغاء قانون سن عام ٢٠٠٢ يحول دون مطالبة الضحايا برفع قضايا ضد من أخضعوهم للتعذيب. وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أصدر القانون بأمر ملكي.

وتقول جماعة من النشطاء تعرف باسم اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب إن حوالي ٣٥٠٠ من السجناء تعرضوا للتعذيب في السجن لنشاطات قاموا بها ضد الحكومة في اضطرابات وقعت في الثمانينات والتسعينات.

القاهرة فى ٢/٩/٢٠٠٣— بيان عاجل
مملكة البحرين
تتخلى عن التزاماتها وتعهداتها الدولية
وتخرق مواثيق حقوق الإنسان

تعرب المنظمة العربية للمحامين الشباب عن بالغ قلقها إزاء الموقف الذي اتخذته الحكومة البحرينية تجاه المسؤولين عن العريضة النسائية والتى تضم عدد من المثقفات والمحاميات البحرينيات والمدافعين عن حقوق الانسان وقد تلقت المنظمة خبر احالة البعض منهم للمحاكمة الجزائية بتهمة انتقاد القضاء الشرعى من خلال التحقيق الذى نشر فى جريدة (اخبار الصباح)

وتشير المنظمة الى ان ما قام به بعض أعضاء العريضة النسائية هو ليس من قبيل السب والقذف وانما هو من قبيل النقد البناء والذى يهدف الى تحقيق نفع عام للمجتمع البحرينى ولا يتحقق منه نفع شخصي لاى منهم ، ومن ثم فان احالة المتهمين للمحاكمة يعد من قبيل انتهاك الحق فى حرية التعبير والفكر ويوضح الهدف الحقيقى والخفى من جراء المحاكمة وهو احباط الحركة النسائية وتكميم الافواة والحركات النسائية الإصلاحية

كما ان المنظمة تتلقى ببالغ الحزن والآسي والاستغراب لما تناولة التحقيق المنشور فى جريدة (اخبار الخليج) وموضوع الاتهام من ان أحكام القضاء لا تستند الى قانون مقنن للأحوال الشخصية وانما تعتمد على الخبرة الشخصية فى المذاهب الإسلامية وهو الأمر الذى يعنى بان ذات القضية يمكن ان تحمل لكثر من حكم اعتمادا على الكثر من منهج – وهو الامر الذى لا يقبله المجتمع الدولى ويتنافى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ويهدر حقوق المرأة والرجل على حد سواء

ومن ثم فان المنظمة العربية للمحامين الشباب تعلن مساندتها لمتهمين الرأي فى القضية رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣ والمنظورة أمام المحكمة الكبرى الجزائية والمحدد لنظرها جلسة ٢٣/٩/٢٠٠٣. كما تطالب بوقف إجراءات المحاكمة لعضوات العريضة النسائية لكونها مخافة للمواثيق والأحكام الدولية كما تطالب بسرعة سن تشريع للأحوال الشخصية

رئيس المنظمة: شوقى الطبيب
المدير الإداري: ايمن رابح

الشهيد الحكيم، الفارس الذي ترجل مرتديا تاج الشهادة

سقط بعد ان ناجى ربه طويلا إماما لجموع المسلمين، في بقعة من اطهر بقاع ارض الله، بجوار امير المؤمنين، وخليفة المسلمين، مخضبا بدم الشهادة، فأصبح شهيد المحراب، لا يدانيه في رتبته الا من ارتضاه الله. المجاهدون لا يترجلون الا بعد ان يبلوا بلاء حسنا في سبيل ربهم ودينهم وشعوبهم. هكذا كان شأن علي بن ابي طالب عليه السلام، وهو الشأن الذي كان عليه آية الله السيد محمد باقر الحكيم، سليل العترة الطاهرة، والمجاهد الذي نذر نفسه لمواجهة الاستبداد والظلم الذي عم بلاده، حتى لو كلفه ذلك ليس روحه فحسب، بل ارواح اهله جميعا. لم يتراجع او يتقهقر عندما بعث اليه الطاغية احد اقربائه (آية الله السيد محمد حسين الحكيم) برسالة خطيرة بان يكف عن مقارعته الحكم والا تعرض ذووه للاعدام. كان ذلك في منتصف الثمانينات عندما كانت الحرب العراقية – الايرانية في ذروتها، فلم يعبأ بتهديد الطاغية، بل واصل جهاده، فأقدم صدام حسين على اعدام سبعة عشر من ابناء الحكيم، عقابا للسيد الحكيم. كان الرجل امام خيارين: فاما ان يخضع للابتزاز فيتراجع عن موقفه، او يلتزم بموقفه الذي يرى فيه التزاما بأوامر الله التي تطالب العلماء بالوقوف بوجه الطغاة مهما كلفهم ذلك. يومها كان صدام حسين يعتزم تغيير التركيبة السكانية للعراق، باستيراده خمسة ملايين من المصريين لتجنيسهم لخلخلة التوازن السكاني في ارض الرافدين، ولكن مواقف المجاهدين، وتغير اتجاه رياح الحرب لغير صالح نظام بغداد أفشل تلك الخطة الشيطانية التي يقلده فيها اليوم حكام البحرين. كان لمواقف السيد الحكيم وامثاله من الابطال، دوره في افشال ذلك المخطط، فتلك الجرائم لا يمكن وقفها بالصمت والانسحاب والخشية من المواجهة، بل بالصمود ورفع الصوت والتمرد ضد النظام المتفرعن الذي يسعى لتغيير ثوابت الامة والمجتمع لخدمة اهداف حزبية او قبلية غير مشروعة.

لم يكن الشهيد الحكيم ا لا واحدا من سلالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورث عنها الجهاد والكرامة وعنفوان الايمان وشموخ الايمان، والتمسك بالجهاد المشروع لمنع الظلم والدفاع عن المظلومين. سبقه ذووه الى الشهادة، فأبت نفسه الشريفة الا ان يكون في طليعة السائرين على نهجهم. فقبل خمسة عشر عاما استشهد صنوه الشهيد السيد مهدي الحكيم برصاص النظام وهو يحضر مؤتمرا في السودان. وتوالى سقوط الشهداء من عائلة الحكيم، المرجع الديني الكبير الذي فرض مرجعيته بعلمه وجهاده ضد الانجليز في العشرينات. هذا المرجع قصده حاكم البحرين السابق قبيل وفاته طالبا منه التدخل لدى ابناء البحرين للتصويت على استقلال البحرين لدى زيارة مبعوث الامم المتحدة، ووعده بحكم دستوري قائم على اساس من التوافق والتعاقد بين الشعب والعائلة الحاكمة. وكان لتلك الزيارة دورها في اقناع شعب البحرين بقبول مشروط بالحكم الخليفي، الذي أعلن موقفه المطالب بدولة عربية مستقلة محكومة بدستور تعاقدي، فجاء الاستقلال في ١٥ اغسطس ١٩٧١ لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ البلاد، ولتعيش حياة دستورية متميزة، ولكن العائلة الخليفية سرعان ما انقلبت على الشعب بعد ان حققت ما تريد، واخلفت وعودها التي قدمتها لاقناع الشعب بالتصويت لصالح حكمها. واليوم تعيش البلاد محنة كبيرة بسبب الانقلاب الثاني من جانب العائلة الخليفية وعدم وفائها بالوعود التي قطعتها على نفسها كشرط لاقرار الميثاق. فما أشبه الليلة بالبارحة.

الشهيد آية الله السيد محمد باقر الحكيم، لم يترجل عن فرس الجهاد الا في الحضرة الالهية، عندما خرج من هذه الدنيا والتقى الصديقين والشهداء. فكان لاصراره على موقفه دور كبير في شد عزائم ابناء العراق، فلم يهن ولم يحزن، حتى في أشد الساعات ظلمة وأصعبها محنة، ونجح في الامتحان عندما هدده النظام بتصفية اهله. كان يعلم ان هذه الانظمة المتفرعنة لا عهد لها ولا ذمة، فهي تعشق الحكم والدنيا ولا تلتزم بعهد او ميثاق، فأنى له بالانخداع؟ قليلون هم الذين يمتلكون شجاعة الحكيم ومواقفه وحنكته وبصيرته، وهؤلاء مصيرهم اما الشهادة او السجن او التشريد. يعلم هؤلاء الكبار ان تحقيق الاهداف الكبيرة يحتاج للتضحية والفداء، وان يكونوا على خط المواجهة مع الانظمة المتجبرة، ويتحلوا بالصبر والصمود، وان لا ينخدعوا بالاقوال والوعود. لقد وقف الشهيد الحكيم مواقفه برباطة جأش وقوة ايمان وعمق ثقة استوحاها من حتمية انتصار الا يمان والحق على الكفر والظلم. تلك هي سمات العظماء الذين صنعهم الاسلام، فكان علي بن ابي طالب امامهم وقدوتهم. وقد اختار الله للحكيم موعدا مع الشهادة بعد ان سقط الطاغية الذي قضى عمره مقارعا له، وعلى بواية ضريح الامام علي عليه السلام، فعانقته القلوب ورفعته الملائكة، وانحنى الجميع اجلالا له. فاذا بالعالم يعترف فجأة بالرجل ومواقفه التي لم يساوم عليها يوما، واذا بالزعماء والرؤساء والعلماء من جميع البلدان ومختلف الاطياف السياسية والدينية تواسي شعب العراق في مصيبته بفقد هذا الرمز الكبير. واذا بشعب العراق يخرج في مسيراته المليونية معبرا عن ولائه للقائد الصامد حتى النهاية. واذا بشعب البحرين الوفي للمجاهدين والصامدين يشاطر اخوته في العراق، ويخرج في مسيراته العزائية معلنا حزنه ومعبرا عن تضامنه مع شعب العراق في مصيبته، ورافضا اساليب البغي والغدر والاغتيال، ومشيرا الى الاساليب التي ينتهجها المهزومون لاثارة الفتنة بين ابناء الامة الواحدة، انطلاقا من عصبية عمياء او حقد اسود تستهدف وحدة المسلمين وتثير الضغينة والفتنة في اوساطهم. لقد عبر شعب العراق عن وعيه العميق برفض الفتنة فخرجوا في مدنهم المختلفة، وعلى اختلاف مذاهبهم مؤبنين للشهيد، ومعبرين عن وحدة موقف مطلوبة في هذا الوقت خصوصا.

ان شعب البحرين يقف اليوم مع اشقائه في العراق، كما وقف مع اهل فلسطين، متضامنا معهم، ورافعا شعار الحرية والصمود ومقاومة الاساليب الرخيصة لاخماد الاصوات المطالبة بالحرية والمدافعة عن الحقوق. فالمصير واحد لهذه الامة التي عاشت مظلومة ومحرومة من ابسط حقوقها الانسانية والاسلامية. موقف الشعب البحريني اليوم يجسد وعيا متميزا واصرارا على دعم مسيرة الحرية والوقوف بوجه الظلم والاستبداد، وعدم الانخداع باساليب التشويش والتضليل. انه يعبر عن حزنه لاستشهاد عالم العراق الكبير، وقائده السياسي المخضرم، ويدعو الله سبحانه وتعالى ان يرفع عن العراق محنته ويحقق له التحرر من الاحتلال، بعد ان تحرر من الاستبداد، في ظل نظام سياسي تعددي، بعد عقود من الظلم والقهر والاضطراب، انه سميع مجيب الدعوات.

أوال: الارض المستباحة

قرات بعينك معنى الابـــاء ... فأيقنت انك عين الوفـــاء
وفي لتاريخ خير الرجـــال ... ومن شيدوا مجدنا بالدمـــاء
يشدك للارض ما قدموا ... فقد شيدوا شامخات البنـــاء
مددت لعمق الزمان الطويل ... جذورا الى ثلة الاتقيـــاء
لصعصعة يوم حط الرحال ... يبلغنا دعوة الانبيـــاء
وزيد أقام بهذي البلاد ... وأشعل فيها شموع الوفـــاء
وميثم قرأنه لا يزال ... معينا يفيض بشهد وماء
وهاشم بالنهج خط الطريق ... لنهج البلاغة عين الضيـــاء
أولئك أجدادك السالفون ... ومن قدموا كل هذا العطـــاء
بدين وعلم ونور الاله ... وعزم وتسديد رب السمـــاء
تراثهم اليوم مستهدف ... تهدده ثلة الادعيـــاء
وأرضهم الطهر قد دنست ... وعاثت بها عصبة الاشقيـاء
تضج ديارك بالابعديـــن ... أتوا يحملون صنوف البلاء
يعيثون في ارضك المبتلاة ... سكارى بلا وازع او حيـاء
وعجلك خاو له في الرياح ... خوار فأوهن به من وعـاء
فعذرا أوال لما قد جرى ... بربعك يا واحة الاتقـياء
ويا دوحة المجد من وائل ... وقيس تضاهي عنان السماء
نعيش من العمر ما لا نطيق ... من العيش بالذل والانحنـاء
نناجي ذوي الشأن بين الرجال ... أفيقوا قبيل حلول الفناء
ونبحث عنهم كما تبحثين ... لعلهم يسمعون النداء
أفيقوا جميعا قبيل الفوات ... فقد حان وقت العطا والفداء